

بحسبنا حال والشاهد في انما اطلق حيث كسر هيم في ان كونه متبعا على ما قبله ويطأ
بكسر الهمزة ويضع في ابطا ثاسرع حال وسرع يقع السين وكسرها مع فتح الرواي
وفيها عرويه من ابطا ثاسرع قوله لان تقويح ما نكث ان في السماء بجأ اي
فليست ان في التقدير اول الصلة قوله الثاني ان يتلقى بها القسري بان تقع
جوابا له سواء وجد معه الاخر والعصير ان الانسان في تحسرا لا كما للمثال الذي
ذكره قال الماوردي ولا يعارضه اجازته الوجهين بعد فيها الام مع لان من
فتحها الوجهين انما للقسري قوله وعليت بالقول معنا وجليت ومعها القول
التي اشار به الى ان اوله ان يقال وعلى بها القول كما عرّفه قبل علس ما عرّفه
والاذا لان المحكي به في الحقيقة ليس قال في المثال الذي ذكره بل ما بعدها من حيث
انه قول المحكي بمعنى مقوله والمحكي هو ما بعدها ايضا من حيث انه قول المحكي عنه
بمعنى مقوله والمحكي به متى كان لفظا ومعنى مختلفا ان اعتبارا قوله ومعها القول
اي لفظا قال ولا يخفى ما في ذلك من التكلف النائي من جعل الالف المصاحفة
فالوجه جعله للسببية الالائية واللفظية وجليت ان مع مقولها بالقول
وهو قال في المثال فالحكي هو مع قولها والمحكي به قال فالنوعين هما في النظر
اولى من علسه ويؤيد ذلك تقدير القول بخروج من معنى الظن مع قوله
واختار زب بالجرح من معنى الظن من نحو نقول الالف فاضل ونحو ربحك من عبارتي
الناظم والسماح ما لم وقعت ان بعد قول للتعليل نحو اخصة بالقول اناء ذكي
اي لانه ذكي فانه يجب فتحها ومال وقعت بعدها للاستيناف نحو قوله تعالى
ولا يخترنا قوله ان العزق به جميعا فانه يجب كسرها لانه لا يكونا تحليفا
بالقول قوله الخامس ان نحل محل الحال اي سواء كانت مع الواو كالمثالين
الذين ذكرهما ام بدونها نحو زر لانه راغب ونحو قوله تعالى وما ارسلنا قبلك

بفتح نغالبه

من المرسلات

من المرسلات ان انهم لها يكون الطعام وانما لا يخرج الفتح مع ان الحال تكون مصدرا
كما يكون جملة لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا لا ذكره الرضي وكما هو الحال
الحال حلولا محل الصفة صخر يربط رجل انه فاضل ولا يربطها ان تكون ان اول الجملة
كما في الامثلة المذكورة يخرج من الاول نحو اقبل زيد وعندي انه فاضل ومن الثاني صورت
يرحل عندي انه فاضل فلا تفسران وزاد ابن هشام في توضيحه ان تقع بعد اذ كمنه اذ
ان زيدا جالس وبعد حيث جلست حيث ان زيدا جالس قال بعضهم وقد اوقع عوام
الفتحة او غيره بالفتح والحيز يوجبان وغيره تمسكها انها التضاف الى الجملة لا يفتتحه ووجب
لزوم الفتح ايضا من الجانب وغيره ولا وجه جواز الوجهين السير باعتبار كون المتضاف
اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يفتتحه ووجب
السير ان الاصل في المتضاف اليه ان يكون مفردا او متناوعا فانها الى المفرد انما هي في اللفظ
لا في المعنى على ان الكسائي جواز اضافتها اليه ومن ثمة قال المراهي ونحو الفتح على ذهب
الكسائي وعلى ذلك يفتتح جواز الوجهين ايضا ان الالف تقع بعد اذ ويؤيد جوازها في اذ
التي آتت مع اقتصاصها بالحل قوله ومثله بيت اللباب اي كتاب سيبويه الذي توافي
وابن اسود بلفظه لسري الى نارين يجلوساهما اي ضمهوا ولفظة طرف لسري
والساهد في اي حيث كسرت لحي اللام في الخبر وهو لسري قوله في الكلام على ما يجوز
فيه الوجهان في الالف بعد اذ الف آتت والسير هو اصل قال والده وهو اول الفتح لا يخرج الى
تقدير قال المراهي وذهب قوم الى ان اذ هي الخبر وعليه فالفتح ايضا فيستوي
الوجهان انتهى قوله قال وكنت اي زيدا كما قيل سببا اذ الله عبد القفا والها زو
اي يضر العزق على المشهور بمعنى اظن ومفعولها اول زيدا والالف سيدا وما صدر به
اي تقول الناس فيه ذلك والشاهد في العجبي روي بالوجهين وعبد القفا والها زو
كتابة عن الحسن والها زو مع هذا من كسر اللام وهي طرف الحاقوه وقيل مضغفة